سماحة الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية والإفتاء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أشير إلى محضر المجلس الاستشاري رقم ٢٩٢٨ وتاريخ ١١/٦/ ١٤١٠هـ حول ما رآه المجلس من انتدابي إلى جزر المالديف، وذلك للنظر فيما رفعه لسماحتكم وزير العدل الشيخ محمد رشيد من ملاحظات على الدعاة التابعين للرئاسة هناك. من أنهم لا يتقيدون في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وإجابة الدعاة عن ذلك أن ما رفع عنهم غير صحيح ولموافقة سماحتكم على ما راه المجلس الاستشاري فقد تم السفر إلى جزر المالديف في الفترة ما بين ١٥ إلى ٣٠ من شهر جمادى الآخر لعام ١٤١٠هـ، وقد أعددت تقريراً عن الوضع العام في الجزر المالديفية ووضع الدعاة خاصة ألخصه لسماحتكم مع التقرير المطول وذلك في النقاط التالية:

١ ـ وزارة العدل ووزيرها الشيخ محمد رشيد خريج الأزهر، كان يعمل في المملكة لدى جامعة الإمام محمد بن سعود، وقبل ذلك في وزارة المعارف لمدة أحد عشر عاماً، وهو الذي رفع لسماحتكم أن بعض الدعاة لا يلتزمون بالحكمة في دعوتهم، ويعني بذلك محمد إبراهيم وأخاه أبابكر إبراهيم، حيث لم ينخرطوا في سلك العمل الحكومي كبقية زملائهم الثلاثة يوسف علي وعثمان عبد الله وأدم نسيم، والشيخ محمد رشيد محسوب على الدعوة والعلماء إلا أنه يجاري الوضع في بلاده ويحاول الإصلاح، ولا يرغب في وجود فجوة بين خريج الأزهر وخريج الجامعات الإسلامية في المملكة وذلك بتجميد النشاطات التي لا تتفق مع ثقافة الأزهريين وما هو متعارف عليه في البلد.

٢ ـ المركز الإسلامي ومسجده وهو صرح شامخ أنشائه مجموعة من الدول الإسلامية وفي مقدمتها المملكة، تنطلق جميع النشاطات الإسلامية

بصفة رسمية من هذا المركز تعقد الندوات والاحتفالات في المناسبات شرعية كانت أو بدعية بل والمجالس الشعبية، ففي المركز صالة فخمة للنشاطات غير الدينية يحضر غالبها الرئيس، ويتسع هذا المركز لستة آلاف مصلٍ ويتبعه فصول دراسية ومكاتب ومكتبة عامة.

٣ ـ المدرسة العربية والمعهد الإسلامي: يراد من تأسيس هاتين الجهتين للتعليم تخريج أئمة المساجد والقضاة ومدرسي اللغة العربية وهي بهذا تمنع التدريس المحلي غير النظامي، ومدير المعهد الإسلامي أزهري يطبق منهج الأزهر ولا يرضى سواه.

٤ ـ الرئيس مأمون تمت مقابلته مع وزير العدل والحديث معه حول الغاية التي تبعث الرئاسة الدعاة من أجلها للعالم، وهي تصحيح ما يقع الناس فيه من أخطاء عقائدية وفقهية لا يتفق مع الدليل وما عليه السلف، ونفى الرئيس أن يكون في بلاده ما هو مخالف لتعاليم الإسلام. والواقع خلاف ذلك.

٥ ـ الجمعية الخيرية الإسلامية: يرأسها وزير التعليم، وهي تهتم حسب إعلاناتها بتحفيظ القرآن وتشيد المساجد وتقديم الخدمات الطبية للمواطنين، وتقوم الجمعية على جمع التبرعات والهبات من الخارج والمقصود من هذه الجمعية تنظيم جهة الاستفادة من المعونات والمساعدات من الدول الصديقة والمسلمة، وقطع (منع) أي نشاط آخر محليٍ إلا عن طريق هذه الجمعية، وقد انشؤوا مقر الجمعية وعيادة طبية ومسجداً في مالي العاصمة.

٦ ـ الدعاة وعددهم خمسة، ثلاثة منهم يعملون على وظائف حكومية في القضاء والتعليم وجبابة الزكاة، واثنان محمد إبراهيم وأخوه أبو بكر لا يمارسان أي نشاط سوى أعمال فردية، حيث إنهما لم يتوظفا في الحكومة ولم يريا التمشي مع الوضع السائد، وقد أوذيا بالسجن وكف اليد عن جميع الأنشطة، وهما المعنيان في خطاب الشيخ محمد رشيد بعدم الحكمة وطريقة العمل في الدعوة.

٧ ـ السياحة في المالديف قد هيأت الحكومة والشركات المحلية والأجنبية سبعاً وخمسين جزيرة غير مأهولة بالسكان مخصصة للسياحة، وفيها الخدمات حسب ما تتطلبه حاجة السياح، والمواطنون لا يسمح لهم بدخول هذه الجزر إلا العامل أو المصرح له بذلك.

هذا ملخص التقرير المعد عن الوضع في جزر المالديف اختصرته مع إرفاق المطول حسب النقاط المذكورة والله يرعاكم.. والسلام.

والذي أراه في موضوع الدعاة وهو صلب المهمة أن يكتب سماحتكم بواسطة وزير العدل الشيخ محمد رشيد لفخامة الرئيس بالسماح بإعادة نشاط مدرسة طيبة التي تأسست منذ أكثر من عشرين سنة على أن يقوم الشيخ محمد إبراهيم وأخوه أبو بكر بممارسة نشاطها بمدرسة طيبة وبصورة لا تتنافى مع سياسة الدولة، وذلك بالحفاظ على مدرسة طيبة الخيرية، والتي ملكيتها باسم الأخوين يوسف علي وإسماعيل المالديفي، وكذلك الاستفادة من الداعيين محمد إبراهيم وأخيه أبو بكر، والاستفادة من طيبة في مجال الخدمة الخيرية حيث يوجد بهما عدد من الغرف يمكن أن يسكنها الطلبة والوافدون إلى جزيرة مالي لطلب العلم أو الدورات.

وقد عرضت فكرة إعادة فتح طيبة على معالي الوزير محمد رشيد باسم مدرسة تحفيظ القرآن واستحسن هذا الرأي، ووعد بمحاولة إنفاذه، وغير خاف على سماحتكم أن جزر المالديف، وخاصة العاصمة، جزر محدودة السكان حساسة للغاية فيما يجد ما عليه الوضع السائد ولا أتوقع من الدولة ومسؤوليها التشجيع أو الموافقة على إعادة مدرسة طيبة على ما هي عليه في السابق كمدرسة سلفية توعي فيها مناهج التعليم في المملكة في العقيدة والفقه؛ ولذا يكتفى بإعادة فتحها كمدرسة خيرية حتى لا تضيع ملكيتها ويعود دخلها لمصلحة الأفراد، كما يمكن توجيه الأخوين محمد إبراهيم وأخيه بالالتزام وضبط النفس عما يثير الخلاف، ويعوق سير العمل. أما الأخوة الثلاثة يوسف علي وعثمان عبد الله وآدم نسيم فهم

يؤدون أعمال شرعية، الأول في القضاء، والثاني في جبابة الزكاة، والثالث في التعليم.

والرأي يعود إلى سماحتكم في الإبقاء على صرف مرتباتهم من الرئاسة أو تخفيضها أو طي قيودهم، ولعل لهؤلاء نظيراً في بعض الدول الإسلامية، وهم على كل حال مكسب للعمل ووجودهم في الحكومة يقوي مركز العلماء السلفيين، ويكونون مرجع الكثير من القضايا التي لا تخالف ما عليه السلف من الفقه والعقيدة، علما بأن مرتباتهم من الدولة لا تكفي لسد حاجتهم الضرورية، وهي في حدود ستمائة ريال سعودي. هذا ما رأيت والرأي الأتم لسماحتكم.

حفظكم الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مدير عام التفتيش
إسماعيل بن سعد بن عتيق

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن جزر مالديف

الحمد لله وحده، وبعد:

ففي الفترة التي أقمتها في جزر المالديف تم الاتصال ومشاهدة ما هو آت:

أولاً: وزارة العدل: ووزيرها الشيخ محمد رشيد خريج كلية الشريعة بالأزهر، كان يعمل في المملكة أحد عشر عاماً، ووزارة العدل يتبعها مائة وثلاثون قاضياً متفرقون في الجزر، والقضاة على مستوى بسيط من المعلومات لقلة الخصومات وعدم أهمية القضايا، وأقرب ما يكون أنهم قضاة محليون حسب الأعراف مما لا يتنافى مع الشرع، وقد زرت إحدى المحاكم في جزيرة تبعد عن العاصمة ستة أميال في مكتب صغير ضمن مجمع دوائر حكومية، وقد طلبت من القاضي الاطلاع على بعض القضايا مما هو مسجل فكان أول قضية في سجله أن ادعى رجل على آخر بأنه فتح قفص الدجاجة فهربت ويطلب إدانته في تضييع، دجاجته فسألت القاضي: بمَ حكم فقال ببراءة الخصم، لأنه أراد أخذها ليراها فهربت بغير قصد الإضرار به. فهذه من قضايا المحكمة، وقد سئلت قاضي هذه الجزيرة عن محافظة المسلمين على صلاة الجماعة فقال محافظ الجزيرة: كيف تسأله عن صلاة الجماعة وهو لا يصلي، وربما يصلي في بيته وكان القاضي يشعل سجارته الواحدة تلو الأخرى من غير احترام للضيف ولا مبالاة بما يشرب، وقد تنبهت الحكومة الحالية لهذا الضعف والتدني لمستوى القضاة فعقدت دورات في العاصمة لتفهيم القاضي مجريات الأمور الشرعية وتوجيهه إدارياً، وأعد ولذلك برنامج يدرس فيه أحد دعاة الرئاسة وهو الشيخ آدم نسيم ووزير العدل شاب متحرك فطن صديق حميم للرئيس مأمون، بل مستشار عام في كثير مما يتعلق بالمملكة لخبرته الطويلة ومعرفته بالأحوال.

ثانياً: المركز الإسلامي ومسجده: افتتح عام ١٤٠٥هـ، وطالما انتظر

أهل المالديف إنشـــاء هذا المركز والمســـجد الكبير منذ سنين طويلة، فكانت أمنيتهم الأولى إيجاد جامع مركزي في العاصمة لصغر مساجدهم وتناثرها في الجزيرة، فقد تحقق هذا الحلم لأهل المالديف فساهمت الدول الإسلامية بالمســـاهمة في إنشـــاء هذا المركز، المملكـــة، والباكســـتان، والإمارات، والكويـــت، والبرونـــاي، وماليزيا، تم افتتاحه بحضـــور مندوبين من هذه الجهات وغيرهـــا، والمركز روعة في البناء والهندســـة، له مرافق وملاحق ومكتبة عامة وفصول دراســـية وصالة كبيرة للحفلات والمناسبات والمسجد بســـاحاته وملحقاته يتسع لستة آلاف مصلٍ ولهم من النشاطات عقد ندوات دورية من العلماء المحليين، وإصدار مجلة شـــهرية اســـمها «المنبر» ونشرة أسبوعية تصدر من رئاسة الجمهورية وتعليم محو الأمية. أما صالة الاحتفال فهي مهيئة للمناســـبات الدينية والشـــعبية كإحيـــاء ذكريات بعض المواطنين المناضلين والشعراء، ومن لهم جهود وطنية، وغالباً ما يحضر الرئيس هذه الاحتفالات ويشـــارك فيها وهي مختلطة ويدير المركز أمين عام يدعى أحمد شـــاطر درس في الأزهر ولم يوفق في إكمال درسته، وهو شيخ متقدم في الســـن، له علاقات اجتماعية وله صلة وثيقة بالرئيس، ولا يسمح في هذا المركـــز بإلقاء مواعظ أو دروس إلا عن طريق الأمانة في المركز، وقد حاول الشـــيعة الإيرانيون ولا يزالون يحاولون بث سمومهم من هذا المركز، وقد وافقـــت أمانة المركز على أن يقتصروا على تـــلاوة القرآن الكريم في ليالي رمضان، كما يمنعون منعاً باتاً من أي نشـــاط إسلامي لا يتفق وما عليه بأية وسيلة كانت، فكتب الشيعة وإن استلموها كان مصيرها إلى البحر.

حدثني من أثق به أن الكتب المدرســـية الصادرة من الجامعات الإسلامية من المملكة أو المعارف مصيرها كذلك؛ لأن المنهج العام المدرسي وغيره هو ما عليه الأزهر فقط، وما سواه لا يعتد به.

ثالثاً: معهد الدراســـات الإســـلامية والمدرســـة العربية: أنشئت المدرسة العربية لغـــرض تأهيل الراغبين في العلوم الدينية والعربية ومزاولة الأعمال

الدينية وسد حاجة البلاد من قضاة وأئمة مساجد وخطباء، والمدرسة العربية بعد المرحلة الابتدائية فهي إعدادية.

أما المعهد فمستواه الثانوي، وكل منهما في مبنى مستقل، ولكل منهما إدارة مستقلة، وقد أنشئ في عام ١٤٠١هـ بطلب من الحكومة، فقد بادرت بعض الدولة العربية والإسلامية بدعم هذا المعهد بالمدرسين، منها وزارة المعارف بالسعودية، ويدير المعهد أحد المتعاقدين مع رابطة العالم الإسلامي يدعى إبراهيم رشيد خريج الأزهر، والتعليم في المدرسة والمعهد مختلط رجالاً ونساء في الفصول، والمرأة في المالديف تشارك الرجل في كل شئون الحياة في التعليم وفي الوظائف الحكومية، ومما شاهدته في وزارة العدل أن الأكثرية من الموظفين نساء، كما يشاركن في الجندية في جميع الشعب العسكرية، وقد وافقت الحكومة على إنشاء مكتب خاص لشئون المرأة باسم تقدم المرأة وحفظ حقوقها، وقد ناقشت مدير المركز عن سبب إقرارهم الاختلاط في التعليم في معهد عربي إسلامي فقال لضيق؛ المكان ولعل هذا غير صحيح. كما جرى البحث مع مدير المعهد والمدرسة العربية عن موقفها من تباين المنهجين في جامعات المملكة الإسلامية والأزهر في ما يتعلق بالتوحيد بصيغة أدبية فقلت لو أعددتم كتباً في التوحيد أو مذكرات تتفق مع ما عليه السلف ومجانبة الخوض في علم الكلام، فكانت إجابتهما عدم الإمكانية المقرر في التوحيد والعقائد هو منهج الأزهر، وهذا الموضوع هو محك الصراع بين خريجي الجامعات الإسلامية في المملكة وبين خريجي الأزهر، والنقاش على أشده إلا أنه لا يصل إلى مستوى العامة أو الحكومة، وذلك لكثرة المتخرجين من المملكة وقوة حجتهم فيما يحتجون به مع قلة خريجي الأزهر وعدم رغبتهم في إثارة هذا المواضيع، ومثل الكلام في الصفات الكلام في الفقهيات وتباين الفتوى بين خريجي كل بلد، والدولة تهتم لمتابعة هذه الجوانب الخلافية فيما هو ظاهر للناس فقد أكد لي الأخوة أن الحكومة حكمت على من لم يقنت في صلاة الفجر بالنفي لمدة ستة أشهر،

وكذلك تأديب من يضع يده على صدره من الأئمة حتى لا يظهر خلاف للعامة وخروج على ما هم عليه.

رابعاً: الرئيس مأمون عبد القيوم: في اليوم الثالث من زيارتي إلى المالديف أخبرني وزير العدل بمقابلة الرئيس الساعة التاسعة صباحاً حيث كنت ضيفاً لفخامته في بيت الضيافة درجة الوزراء، وفي الوقت نفسه ذهبت مع وزير العدل الشيخ محمد رشيد وتم اللقاء بفخامة الرئيس وإعلان هذا اللقاء في الإذاعة والتلفاز مع الصوت والصورة، والرئيس المالديفي عالم من خريج كلية الشريعة بالأزهر، تخصص أصول فقه، مكث في مصر خمس وعشرين عاماً، وهو مصري بالطبع والثقافة، جرى الحديث مع فخامته لمدة ربع ساعة، وقد ذكرني بزيارتي الأولى للمالديف عام ١٩٧٥م، وكأنه يسأل عن الفارق بين واقع المالديف وماضيه وأجبته بما يرضيه، وما شاهدته من تقدم البلاد وظهور معالم الحضارة العصرية إلى آخر الحديث، وبعد أن انصرف مصور التلفزيون قلت له إن مهمة الدعاة التابعين لإدارة البحوث تصحيح ما وقع فيه الناس من أخطاء عقائدية ومظاهر بدعية، فنفى فخامته أن يكون في بلدهم ما يتنافى مع العقيدة الصحيحة والسلوك السوي وهذا على حد مفهومه. والواقع يخالف ذلك؛ فأمام بيته المشهد الكبير لمقام يوسف بربري الذي زعموا أنه أول من أدخل الإسلام في البلد في القرن الخامس الهجري، كما يقابله الجامع الرئيسي قبل عمادة المركز الإسلامي تحوط به المقابر المعلمة أو المبني على بعضها هذا من جانب القبور. أما التصوف والاحتفالات بالمواليد وليلة النصف من شعبان فكان موجوداً كان على أشده في ما مضى ثم قلّ حسب ما أفاد به وزير العدل.

نعود إلى شخصية الرئيس فهو عالم، ولكنه يرى التطور ومسابقة الزمن لفرض الحضارة الغربية ومسايرة الدول العلمانية، يتطلبه العصر، وقد قفزت المالديف في خلال رئاسته أحدَ عشر عاماً قفزات تقدر بعشرات السنين ومنها، ردم أطراف الجزيرة وتوسعة المساحة اليابسة منها والتعليم

والعمران وذلك بالانفتاح على العالم كله ومحاولة الاستفادة من أي صديق أو معاون، وقد لبت اليابان كثيراً من طلباته وأنشـأت خمس عشرة مدرسة في مبانيهـا، وطلباتها هدية من اليابان إلى جزر المالديف، وكذلك الصين تعمر وحدات سكنية في جزيرة مالي العاصمة تستوعب كثيراً من السكان، وقامت الهند بدورها بإنشـاء مستشـفى عام يسع مائتي سرير، وهكذا بقية الدول الصديقة للمالديف تمد يد العون، ولا يعلم ما خلف هذه المساعدات ومدى أثرها في هذه الجزر المسـلمة، والشـيخ الرئيـس مأمون عضو في الرابطـة، ولديه معرفة بأحوال العالم يمكنـه أن يتقلب في اليوم الواحد، ويتكيف حسـب الأجواء الدينية والسياسية والاجتماعية، وغايته القصوى أن يـرى المالديف في مصـاف العالم المتقدم حضارياً، مثـال ذلك إلزامه لموظفي الدولة حتى القضاء بلبس البدلة الإفرنجية، وإلزام الطلاب في جميع المراحل بحلق لحاهم، ومزاولة المرأة جميع النشاطات حتى الجندية، بجانب الرجل على حد سواء.

انتهـى اللقاء بفخامة الرئيس فودعته بمعية وزير العدل وأهداني في اليوم الثاني عصا ملفوفة بأوراق قد رسم عليها علم المالديف افتقدتها في سيلان ولم أرها، والحمد لله.

الخامس: الجمعية الخيرية الإسـلامية يرأس هـذه الجمعية وزير المعارف ورئيس الشرف لها رئيس الدولة، والغرض من هذه الجمعية تقديم الخدمات الدينيـة والاجتماعية في كافة جزر المالديف وطلب المسـاعدات من الدول الإسـلامية والصديقة بصفة غير رسـمية، ومن أهم أعمالها مشروع إنشاء فصول تعليم القرآن الكريم في المساجد، وإنشاء مسجد ومقر الجمعية وعيادة طبية، وإنشـاء وتطوير مدارس ابتدائيـة في الجزر المالديفية. وقد تم بالفعل إنشاء مسجد ومقر للجمعية وعيادة طبية في جزيرة مالي بدعم من الخارج. وكأن السياسـة لهـذه الجمعية احتواء العمل الخيري وعدم تشـعب الجهات الطالبة قد يكون الصالح أفراد أو جماعة لا تتمشى مع سياسة الدولة كما أن

لدى هذه الجمعية حســن عرض واتصالات بكثير من المؤسسات والجمعيات الإنسانية لغرض دعم مشاريعهم، وكان الشخص المكلف برفقتي مدة إقامتي بالمالديف أحد أعضاء هذه الجمعية خريج الجامع الأزهر المدعو عبد اللطيف محمود شــاهدته أكثر من وقت يحين وقت الصلاة فلا يصلي، فعاتبته على ذلك ثم أخذ يصلي معي في المســجد المجــاور للضيافة، وذكر أن الجمعية تقوم بأعمال إنسانية خيرية وبتوجيهات من فخامة الرئيس وتحت رعاية وزير المعــارف تقدمت الجمعية وهي بحاجة إلى الدعم الدائم من الأصدقاء بصفة شــخصية أو رســمية، ولعل هذه الجمعية هي الجمعية الوحيدة في التنظيم الشــعبي شبه الرسمي لقطع أي تنظيم آخر لا يتفق مع سياسة الدولة بدليل أنهم أنهوا مدرســة طيبة الخيرية التي قــام عليها الدعاة بصفة تعاونية وكانوا يجمعــون لها تبرعات من خارج الجزر فقد أقفلتها الحكومة في أيام الرئيس مأمون ثم صــادرت ملكيتها، وأخيراً أعيدت الملكية وهي باســم الأخوين الداعيين يوسف علي وإســماعيل المالديفي، ولكن لا يسمح لهما بممارسة النشاط أي كان نوعه مما اضطر الإخوان إلى تأجيرها مستودع ومسكن عمال وأنهوا أعمالها، ولم يستطع الدعاة أن يستفيدوا من الجمعية الخيرية المعترف بها في مجال عملهم لاختلاف الثقافة وتباين الآراء وعدم مرونة دعاة الرئاسة بدخولهم في جميع المجالات الخيرية والإنســانية، مما لا يتفق مع طبيعتهم ودينهم، ولاسيما أنهم يرون أنفسهم علماء مرموقين بعين الإكبار والإجلال في أعين العامة ومن الصعب عليهم الانخراط في سلك الشباب وتنظيمه مما جعلهم يثيرون الغبار والشبه على هذه الجمعية بأنها جهة استغلالية تستنجد باســم الأعمال الخيرية والإنسانية ومصير المساعدات والدعم لأفراد الجمعية أو محســوبي الدولة، وهذا قد لا يكون صحيح مائة في المائة ولكن بالطبع لهم حظ واستفادة ولو بالشــرفية والحظوة أمام الرئيس والمواطنين والجمعية كما ذكرت أنها عامة تخدم المواطن المالديفي، وإن جعلت الواجهة في طلب المساعدات المساجد ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ولم يتيسر لي مقابلة وزير

التربية ورئيس الجمعية لأنه كان في إجازة خارج المالديف.

سادساً: الدعاة التابعون لجهاز الرئاسة وعددهم خمسة، التقيت بأربعة منهم، ولم أرَ أبا بكر إبراهيم لأنه كان في جزيرة بعيدة ليس بينها وبين العاصمة اتصال هاتفي والأخوة الأربعة الباقون هم:

أ ـ يوسف علي من أقدم الدعاة في الجزيرة: قام على إنشاء مدرسة طيبة الخيرية وبتعاون مع زملائه كما عمل على ترحيل كثير من الشباب المالديفي إلى الباكستان للدراسة في الجامعة السلفية لفيصل آباد تمهيداً لدخولهم في الجامعات في المملكة، وقبل رئاسة مأمون كان له نشاط شخصي حسب ما تسمح به الظروف آنذاك أما بعد رئاسة المأمون فقد رشح الشيخ يوسف علي ليكون بجانب وزير العدل محضر بحوث، وأخيراً أصدر أمراً بتعيينه مديراً لإدارة البحوث بوزاة العدل، ولا مجال له في ممارسة عمله الدعوي إلا بصفة رسمية عن طريق الإذاعة أو النشرة الأسبوعية ويتقاضى مرتباً كأي موظف بموجب مؤهلاته بصرف النظر عما يتقاضاه من المملكة، مع علم الدولة بذلك.

ب ـ آدم نسيم: ممن تخرج من جامعة عليكرة بالهند ثم الجامعة الإسلامية في المملكة، وهو من قدماء الدعاة إلا أنه كان يعمل في سيلان وهو رجل متزن ذو لياقة وتنظيم وتحقيق، وكان قد احتواه الرئيس في مكتبه الخاص إلا أن الشيخ آدم لا يتفق مع الرئيس في كثير من أفكاره واتجاهاته العلمانية، ولهذا انتقل برغبة منه وموافقة من الرئيس ليدرس في معهد الدراسات الإسلامية في دورات القضاة وأئمة المساجد ويتقاضي هو الآخر مرتباً من الدولة بموجب مؤهلاته بصرف النظر عما يأخذه من الرئاسة، وله نشاط إعلامي في التلفاز والإذاعة والكتابة فيما يصدر من مجلات ونشرات في المالديف.

ج ـ عثمان عبد الله عمري: خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة، لا أعرف له نشاطاً سابقاً، وذكر أنه يعمل في طيبة ثم تحول بعد إنهاء أعمال طيبة إلى العمل في الحكومة في إدارة الزكاة بمكافأة أقل من مستوى زملائه، وحددها

بما يقارب ثلاثة مائة ريال ويظهر من شخصيته عدم القدرة والموهبة، مما جعل مرتبته أقل، وهو رجل صالح مستقيم بوده أن يعمل ولكن لا مجال للعمل. هؤلاء الثلاثة يوسف وآدم وعثمان لا يدخلون في شكوى وزير العدل الذي قال إن من الدعاة من لا يتصف بالحكمة، ولا يعرف أسلوب العمل وقد احتوت الدولة هؤلاء الثلاثة وانتظموا في سلك العمل الرسمي بكامل الدوام والالتزام وقد يكون لهؤلاء نشاط فردي كالاتصالات وتلقين الدروس، خاصة بصفة غير علنية، ونشاط إعلامي رسمي في مواضع عامة.

د ـ محمد إبراهيم: الداعية كان يعمل في طيبة بجانب عمله في القضاء لمدة عشر سنوات والشيخ محمد إبراهيم له شخصية متميزة بقوة وصلابة واتجاهه العقدي وفي تكوينه الجسمي مما جعله يصرح بكثير مما يتنافى مع وضع البلاد، وهو الموصوف في كتابة وزير العدل والمعني بالشكاية وبعدم أخذه بالحكمة ومعرفة أسلوب العمل نفى هو أخوه أبوبكر في أحد الجزر البعيدة، وتكاثر عليه الطلاب فأعادوه إلى العاصمة وفتح بيته للتدريس، وذكر أن طلابه يزيدون على ستين طالباً، وطلابه يحفونه بالاحترام والتجميل ويمشون خلفه في الشارع عند ذهابه إلى المسجد وإيابه، وقد حذرت الدولة بعدم تكرر هذا المظهر مما يعد منافياً لأسلوب البلد، مما جعل الشيخ يصلي في بيته ويلزمه غالب الأوقات، إلا أنه يقيم الدروس في البيت ثم جاء الإنذار الآخر بترك التدريس إلا بصفة فردية أو ثنائية مما لا يلغي النظر، غير أنه لم يمتثل حيث يطرق الطلاب بابه ولا يقدر على صرفهم ثم أدخل السجن فترة تأديبية، ثم عرض عليه العمل في الحكومة مع ما يتناسب مع مؤهله ولكنه رفض، وسألته عن ذلك فقال: نعم، ولابد أن ألبس البنطلون إن كان في مجال القضاء أو أدرس في تعليم مختلط وهذا لا أرضاه خرج من السجن وبقي في بيته مكفوف اليد متحيراً بما يقضي وقته، ولديه عائلتان وأربعة عشر طفلاً، وهو فيما يظهر لا يستطيع أن يتمشى مع واقع السياسة للرئيس الحالي سيما أنه يفتي بما قد يتنافى مع ما عليه الفتوى الرسمية مما

جعل العلماء الرسميين يعتبرون فتواه مناوأةً للمذهب وخروجاً عليهم، وهذا في يؤثر العلاقة بينه وبين علماء الدولة في مسائل عقدية وفقهية.

ج ـ أبوبكر إبراهيم: أخو محمد إبراهيم، شعر بالخطر من جراء تعامل الدولة مع أخيه فسافر إلى جزيرة لعلها وطنه الأصلي ليحجز نفسه عن مشاهدة ما يدور في جزيرة مالي، العاصمة مما لا يقدر على تغييره ولم أرَ المذكور، غير أن الإخوان ذكروا أنه مكفوف اليد عن العمل مثله مثل بقية الدعاة.

هذا ملخص عن أحوال الدعاة جملة والأمر يتطلب دراسة وضعهم على ضوء ما ذكر ممن يعملون في الدولة، وممن كفت أيديهم عن العمل نهائياً لضيق مجالات العمل وتبني الدولة جميع الأنشطة عن طريق وسائلها الخاصة، أما مرتباتهم الوظيفية فتقدر بستمائة ريال شهرياً من حملة وهو ما يصرف لخريجي لديهم، وكما ذكر بعض الإخوة من حملة الشهادة الجامعية وترغب توظيفهم متى رغبوا ذلك للمشاركة في بناء الوطن وتقدمه، أما إذا كان لدى المتخرج مانع أو انتماء إلى جهة أخرى، فالدولة لا تكلف أحداً، ولكنها تكف يده عن جميع الأعمال والأنشطة وتوجه إليه الاتهامات ونبزه بالألقاب، وإن لم يكن ذلك صحيح.

سابعاً: السياحة في جزر المالديف: كانت موارد الدولة الرئيسة صيد السمك وتجفيفه وتصديره ثم بعد رئاسة مأمون رأى أن السياحة مورد مهم من موارد الاقتصاد للبلد، وكانت السياحة قبله تجري على نطاق ضيق في جزر محدودة وبرسوم قليلة، ثم بعد توليه رأى أن من الضروري توسعة مجال السياحة للراغبين فيها وفق لوائح تنظيمية تكفل مورداً اقتصادياً، مع الاحتفاظ بالقيم والأعراف، فبدأت شركات السياحة تنتشر دعايتها عن السياحة في هذه الجزر، حتى بلغ عدد الجزر السياحية سبعاً وخمسين جزيرة ليس فيها سكان مواطنين ويُحْظَر على المواطن المالديفي البقاء في هذه الجزر أو مشاهدة ما عليه السياح إلا بإذن خاص، أو ممن يعمل فيها وهم قليل، وقد

زرت جزيرة واحدة مما يلي العاصمة لبضع ساعات، ولعل هذه الجزيرة هي من الجزر المهيأة لضيوف الدولة، فقد كانت مشـتملة على قاعة احتفال كبير ومسجد وصالة استقبال ضخمة، ولعلها كانت الجزيرة النموذجية لاستراحة الضيـوف وتناول وجبة فيها، أما الجزر السـياحية التي يؤمها السـياح فهي متناثرة في البحر بعيدة يمارس فيها السـياح جميع هواياتهم ورغباتهم، ومع أن الدولة تمنع العري بموجب لافتات في مدخل كل جزيرة إلا أنها لا تشدد في الجزاء على المخالفة، وقد كَثُرَ السياح وخاصة في فصل الشتاء في أوربا، إذ يهبط كل يوم في المطار عشـر إلى خمس عشرة طائرة وقد ذكر لي وزير العدل أن تعداد السـياح العام الماضي مائة وثلاثون ألف رغم وجود محاولة انقلاب فاشـلة واضطراب الأمن لفترة وجيزة. والدولة لا تزال تعرض على الشركات والأفراد تأجير الجزر المهجورة لغرض أمني واقتصادي.

أمـا مدى تأثير هؤلاء السـياح فـي أحوال البلاد فهـي وإلى حد الآن لا تبرز ظاهرة التأثير، ولكنها في المسـتقبل وعلى المدى البعيد سـتتحول هذه الجزر وأهلها إلى اسـتقطاب الراغبين في الملذات المستمتعين بهواء نقي والرمال الفضية والطبيعة الهادئة وأكثر العاملين في الوقت الحاضر من خارج المالديف ممن درسـوا طريقة الخدمة في الفنادق من السـيلانيين والتايلنديين والهند مما لم يتحقق لدى الشباب والشابات المالديفيين بعد.

ويأتي إلى العاصمة مالي قليل من السـياح لحاجات شخصية. ويمنعون من الخروج بعد الساعة السادسة مساء خارج العاصمة وتأثيرهم قليل، غير أفراد أن الشـركات اليابانية والهندية والصينيـة يتكاثرونفي العاصمة حيث يقدر عددهم بسـتة آلاف بجانب المواطنين في الجزيرة وعددهم خمسـون ألف، ويشاركون المواطنين في ألعاب الرياضة ودور السينما وأماكن الترفيه ويجهرون بشرب الخمر واللباس غير الساتر، ولهم حريتهم كاملة في جميع الأحوال. وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

إسماعيل بن سعد بن عتيق